قيمة وارداتها وصلت إلى 64.6 مليار ريال

مخربو الكهرباء.. ينعشون تجارة المولدات

استطلاع /احمد الطيار

لا يدرك مخربو شبكة الكهرباء في الدماشقة وآل شبوان بمأرب ونهم بمحافظة صنعاء أنهم بأعمالهم التخريبية هذه يقدمون خدمة جليلة لتجار كبار في ثلاثة مجالات يجنون من ورائها أرباحا مهولة، الأول تجار المولدات الكهربائية الصغيرة المستخدمة للمنازل والمحلات والثاني تجار الأدوات الكهربائية التي تباع للحكومة وثالثا تجار الشمع وموردي المشتقات النفطية للمواطير ، وعلى العموم هناك رقم يقول إن التجار استوردوا ما قيمته 64 مليار ريال من المولدات والأدوات الكهربائية المتنوعة خلال عام واحد يضاف إليها قيمة واردات الشمع وقيمة استهلاك البنزين والديزل للمولدات الخاصة والسبب انقطاعات الكهرباء أكثر أيام السنة نتيجة لتخريبها.

خسائر

تصنف خسائر الحكومة جراء الاعتداءات بالمليارات أما المستفيد فهم تجار يوردون أجهزة تنقذ الناس من الظلام خصوصا أصحاب المحلات والمعامل والورش والمعاهد والمراكز الصحية والمستشفيات فهؤلاء ينفقون مبالغ طائلة للتزود بالضوء حين تنطفئ الكهرباء ويقول المهندس عبد الولي السنيدار تاجر مولدات: إن تجارة المولدات الصغيرة تزدهر يوما بعد آخر في ضوء الانطفاءات وهذا يلقي بضغط على التجار للوفاء بمتطلبات السوق وهو ما يدفعهم للاستي اد في دفعات لتلبية الطلب أولا بأول.

أول ماطور

رغم أن اليمنيين عرفوا أول ماطور أو مولد لإنتاج الكهرباء في العشرينيات بعدن حين جلبه الإنجليز لإضاءة قصر المندوب السامي والسلاطين هناك فإن شركة جمعان قد أدخلت أول مولد كهربائي للشمال في الخمسينيات وزودت المواطنين برداع بالكهرباء بصفة منتظمة أما في المناطق الأخرى الشمالية فلم تسجل أي مولدات سوى في قصور الإمام وبقية خلق الله كان لهم الشمع والفوانيس والنوارات واحيانا الاتاريك للأغنياء وكان القاز هو الوقود الأول دون منافس ويبدو أن عودة تلك المواد للإضاءة في مساكن المواطنين باتت اكثر قربا مع تضائل قدرة الشبكة الكهربائية اليمنية على الاستمرار في نقل الطاقة من مأرب نتيجة للاعتداءات المتواصلة أسبوعيا وأحيانا بشكل يومي .

المولدات

تبدو قصة المولدات أو ما يسمى المواطير أكثر إقناعا للناس بأهميتها ولذا أصبح اقتناؤها في تزايد يوما بعد يوم وتكشف الأرقام الإحصائية أن استيرادها يتزايد سنة بعد أخرى الأمر الذي يعكس واقعاً مخجلاً من انقطاعات الكهرباء إثر التخريب اليومي لها وتقول البيانات أن اليمن استورد في 2011م ما قيمته 64.6 مليار ريال من آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وقطع غيار وغيرها منها المولدات لإنتاج الكهرباء بمستويات متنوعة من الجهد لكن يبدو أن المولدات ذات الكيلوات الصغيرة كانت الأكثر نتيجة للطلب المتزايد عليها من السوق في المدن الكبيرة والصغيرة على السواء وهي أرقام مهولة لو تم إنشاء وحدات لإنتاج الطاقة بها على مستوى المدن لكان أكثر جدوى.

الاستعداد

في صنعاء لايمكن تخيل محل تجاري أو محل خدمي أو مستشفى أو جامع أو معهد تدريب أو مخزن أو مطعم أو بوفيه ومئات الآلاف من المنازل بدون مولدات كهربائية خاصة فأصاحب تلك المحلات أدركوا منذ سنين أن الشبكة الكهربائية لم تعد هي الحل فكان اللجوء للمولدات الخاصة هو المنقذ الأول وهو مايدفع بتجار كثر للاستيراد من الصين وغيرها مولدات قد تكون جيدة وأخرى رديئة فيما وجد المهربون فرصة ثمينة لتزويد السوق بمولدات لايعلم إلا الله مدى جودتها وصلاحيتها.

الإنتاج التجاري

تشير نتائج مسح التجارة الداخلية أن أنشطة بيع سلع التمديدات الكهربائية ومستلزمات الإضاءة في اليمن خصوصا محلات التجزئة تبلغ 1132 محلا تجاريا يعمل بها نحو 2000 عامل ،وهذه المحلات حققت إنتاجا خلال عام واحد بقيمة 9مليارات و848 مليون ريال فيما حققت قيمة مضافة ب8 مليار و986 مليون ريال وحصل العاملين بها على تعويضات تصل إلى 780 مليون ريال أما فائض ا لتشغيل فقد بلغ 6 مليارات و928 مليون ريال فهذه التجارة مربحة جداً جداً وهذه الأرقام تدل على ذلك.

الصناعات المحلية

تشير نتائج المسح الصناعي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء أن صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية في اليمن موجودة فعلا وهناك أربع منشآت تعمل في هذا النشاط تشغل 67 عاملا وبلغ قيمة إنتاجها في العام مليار و641 مليون ريال فيما حصل العاملون على تعويضات عمل بمبلغ 30 مليون ريال. أما إجمالي أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه الساخنة التي ينتجها القطاع الصناعي اليمني التابع للقطاع الخاص فبلغت أعداد المنشآت بها 661 منشأة يعمل بها 560 عاملا وقيمة تعويضاتهم في السنة 136 مليون ريال وهذه المنشآت حققت إنتاجا بقيمة 3 مليارات و325 مليون ريال .

الإنفاق

تقدر دراسات إحصائية أن إنفاق الأسر اليمنية على وسائل توفير الطاقة الكهربائية تصل لنحو 10-20% من دخلهم في المتوسط وهو رقم واسع يكشف عن صعوبات الحصول على هذه الوسيلة من جهة ويكشف من جهة أخرى أنها مجال واعد لقيام استثمارات محلية لإنتاجها على مستوى المدن أو المحافظات وهو حل نادى به رجال الأعمال اليمنيين ومنهم احمد شماخ رئيس غرفة تجارة الحديدة حيث يشير لإمكانية أن تقام شركات تغطي مدن أو محافظات بأكملها ويتم تصدير الفائض للشبكة العامة على أن تخضع لنظام السوق أسوة بالهاتف الجوال وغيرها من الشركات ومثل العديد من الدول كالهند وغيرها.

الشمع

حظي الشمع هو الآخر بأهمية كبيرة لدى الأسر اليمنية التي تعتمد على الطاقة الكهربائية من الشبكة الحكومية فنظرا للانطفاءات المتعددة يتم استهلاك كميات كبيرة منه كل ليلة وصلت وفق احدث إحصاء إلى 10 ملايين شمعة في صنعاء باعتبار أن بها أكثر من 2 مليون أسرة تستهلك 5 شمعات في الليلة على الأقل وتشير إحصاءات التجارة الخارجية أن اليمن استورد 3614 طنا من شموع الإضاءة بقيمة 570 مليون ريال.

غش مستورد

يشير محللون إلى أن تعرض الشبكة الكهربائية العامة للتخريب يتسبب في فقدان الكثير من أجزائها ومحولاتها للتلف وهذا بدوره يجعل الجهات المعنية بمؤسسة الكهرباء تطرح مناقصات شراء أنواع من المحولات والأجزاء بصورة مستمرة وهنا يحصل أن يقوم تجار بإدخال مواد مغشوشة ويبيعونها للدولة بأسعار عالية ويقول احد المختصين: أن هناك من يمارس التجارة غير المشروعة في هذه الظروف القاهرة ويكبد الدولة خسارة كبيرة .

يقودون البلاد إلى المهلكات بحجة أن لهم حقوقاً وأن الدولة لم تعطهم حقوقهم فيقطعون الكهرباء على الناس ويعطلون مصالحهم في ظنهم أنهم سيحققون مآرب ومصالح يسعون إلى تنفيذها وهذا التخريب يعتبر جرماً مخالفاً للكتاب والسنة وللقانون الذي لابد أن يأخذ مجراه ليرتدع من ليس في قلبه ملة ولا دين.

هذا القول ليس سوى مبررات واهية تبطن أشياء أخرى إحدى جوانبها الاجرام والاضرار بمصالح الناس دون وجه حق وفي الجانب الآخر استغلال ضعف الدولة لاقلاق السكينة العامة وتقويض الاستقرار النسبي لمآرب شيطانية.. ولكن كيف ينظر الناس إلى هؤلاء؟!

> عبر عدد من وجهاء ومواطني محافظة مأرب عن رفضهم استهداف المصالح والخدمات العامة وفي المقدمة محطة وابراج وخطوط الكهرباء وانابيب النفط والغاز تحت أي ظروف مشيرين إلى أن القيم والأخلاق التي توارثوها عن آبائهم واجدادهم وتربوا عليها تجرم الاعتداء على المصالح العامة، وان ارتباطهم الوثيق بالحضارة والاقدام على فعل الخير ونصرة المظلوم وحماية الطريق يتعارض كليا مع ما يقوم به من ارتبطوا بالمصالح الشخصية والاقدام على فعل الشر وارتكاب الجرائم، وتمنوا من الجهات المعنية في الدولة النظر بعين المسؤولية لما تعاني منه المحافظة من تمييز وظلم منذ أكثر من ثلاثة عقود، حتى لاتظل معاناة ابناء مأرب شماعة للمجرمين والمخربين. منوهين بأن المحافظة تعيش في ظلام دامس.

مطالبة بإنزال أشد العقوبات على هؤلاء:

مخربو الكهرباء..

حجج واهية للإضرار بمصالح المجتمع وتقويض الأمن والاستقرار

لقاء/ أمل عبده الجندي

مطيع محمد عبده شبالة عضو هيئة التدريس بكلية الآداب قسم الدراسات الإسلامية بجامعة صنعاء يقول: لقد جاءت الشريعة الإسلامية بنصوصها وقوائمها تنبذ الاعتداء على المنشآت والمصالح العامة للمواطنين ومن أبرز ذلك الاعتداءات المتكررة على خطوط الكهرباء من قبل عناصر التخريب الذين لا يألون للأعراف الاجتماعية السامية أي حساب ولا للشرائع الفاضلة المحذرة من الانخراط في بؤر الاعتداء والتخريب ..

تعطيل مصالح الناس

ويعد ذلك- كما يقول- من العيث فسادا في الأرض لما يترتب عليه من تعطيل مصالح الناس وتقطع سبل أرزاقهم ومعيشتهم الأمر الذي وصل إلى إزهاق نفوس بريئة كما هو حادث للمرضى الذين يعتمدون في طرق علاجهم على الأجهزة الكهربائية في مختلف المستشفيات والمراكز الصحية والطبية، أو أصحاب الأمراض المزمنة كما هو حادث في المناطق الحارة والساحلية والذين قد يصابون بالإغماء المتكرر وارتفاع نسبة الضغط والسكر، الأمر الذي قد ينتهي مجراه إلى الموت !!

(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ).

وأضاف: إن معاونة المفسدين في أعمال الاعتداء والتخريب والتستر أمرٌ محرم، لا يجوز لأنها ملك للمجتمع، وبها تقوم الحياة وتسهل أمور الناس. وإن الاعتداء عليها من قبيل الإفساد في الأرض وتعطيل مصالح الناس التي حث الإسلام بشريعته الغراء على عدم الاعتداء عليها حتى في حالات الحرب، ووصية أبي بكر رضي الله تعالى عنه واضحة في هذا الأمر، في النهي عن تخريب العمران وإتلاف الأعمال التي لا غنى عنها لحياة الناس فقد قال رضي الله تعالى عنه: (ولا تقطعن شجراً مثمراً ولا تخربن عامراً ولا تعقرن شاةً ولا بعيراً، إلا لمأكلة، ولا تحرقن نخلاً ولا تغرقنه.(

أين هيبة الدولة؟

إن المطالبة بالحقوق أمر مشروع بشرط- كما يشير شبالة- أن يكون منضبطا بأوامر الشرع التي تحرم الفساد والإضرار بمصالح الناس من إغلاق الطرقات أو الاعتداء على أبراج الكهرباء والنفط والغاز والترويع أو ما شابه ذلك (لا ضرر ولا ضرار) فلكل ذلك مسلكه المشروع، وهنا يظهر دور الدولة في الضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه الغوص في هذه الأعمال التخريبية ليكونوا عبرة لغيرهم ولتعود إلى الدولة هيبتها.

سطو واعتداء

ومن ناحيتها أوضحت نادية أحمد الغرباني داعية إسلامية أن هذه الأعمال تسيء إلى الإسلام وأخلاقيات الدين وقيم وأعراف أبناء الشعب اليمني فلابد من الحفاظ على مقدراته وحماية خيراته وثرواته من السطو والاعتداء على مصالح المسلمين قال تعالى "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم" لذا فإن ما يفعله هؤلاء المجرمون من إهدار للمصالح العامة يعد انسلاخا عن كل معاني الإسلام وقيمه السمحاء وتجريدا عن فضائل الأمة.

تنفيذ القوانين

وطالبت الغرباني بتنفيذ القوانين الرادعة للعابثين والمعتدين ليكونوا عبرة لغيرهم ويسهم ذلك في نبذ التخريب والاعتداء لأن الدين الإسلامي الحنيف والشريعة الغراء تحرم وتجرم التخريب والعدوان أيا كان شكله أو أنواعه، فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعتدي على المصالح العامة بدعوى أن له حقا عند الدولة.

وشددت على ضرورة تكاتف الجهود من جميع أبناء الوطن الواحد لتحقيق الأهداف المرجوة والغايات المثلى في هذه المرحلة الراهنة للوصول بالوطن إلى شاطئ الأمان والإتجاه صوب بناء الدولة المدنية الحديثة والوصول إلى واقع النهوض الحضاري والتنموي.

أبناء مارب يستنكرون الاعتداءات على أبراج الكهرباء ويؤكدون:

المخربون مرتبطون بمصالح شخصية

مارب/مراد الصالحي

في البداية تحدث الأخ زين الله الجهمي من ابناء جهم بالقول: إن المعروف عن ابناء مأرب مناصرة المظلوم وتأمين الطرق ومن ارتبطوا ارتباطا وثيقا منذ تاريخ اليمن البعيد بالحضارة والكرم والإقدام على فعل الخير لا يمكن ان يكونوا في يوم ما أو لحظة معينة مخربين أو قاطعي طريق وبالتالي فان الشاذ لا حكم له.

واضاف: منذ بدأت الأزمة السياسية في البلاد عام 2011م والاعتداءات التي تتعرض لها شبكة وخطوط الكهرباء وكذلك التي تستهدف انابيب النفط في مأرب وجميع الظواهر السلبية الدخيلة على محافظتنا تلصق بإصرار عجيب بابناء مأرب بقصد تشويه صورتهم أمام الرأي العام المحلي والخارجي عبر مختلف وسائل الإعلام المحلية وبعض وسائل الإعلام العربية والدولية التي تتناقل وتبتدع اخبار كاذبة عن ما يجري بالمحافظة، وتحديدا هذا هو الذي تركز عليه الاعتداءات على خطوط وابراج الكهرباء لتقدم للرأي العام المحلي والعربي والدولي ما يجري بصورة غير حقيقية البتة، وبالتالي تساهم هذه الوسائل الاعلامية في تشويه حضارة وقيم وتاريخ ابناء مأرب، ونقول ان بإمكان هذه الوسائل ان تزور المحافظة وتطلع على حقائق الأمور عن قرب ولكي تتعرف هذه الوسائل على مدى الإنزعاج والضيق والاسف الذي يبديه ابناء المحافظة إزاء هذه الأعمال التخريبية المشينة.

وقال زبن الله: ان الحديث الذي يتصدر مجالس ومقايل اليمنيين في عموم مناطق ومحافظات الجمهورية عن اخوانهم في محافظة مأرب بطريقة سلبية وسيئة، يعكس حالة التعبئة السيئة التي تعرضوا لها من قبل وسائل الإعـلام، ونحن لا نلومهم عن ذلك ولكننا نلوم ونعاتب من ينقل لهم المعلومات الخاطئة والمضللة عن ابناء المحافظة، فبعض القنوات الفضائية والمواقع الإخبارية والصف تبحث عن اخبار للإثارة بدون ان تتحرى المصداقية وابناء مأرب اصبحوا ضحية لأخبار الإثارة والحملة الإعلامية التي لأعراف ومبادئ ابناء المحافظة بأي شكل من الأشكال.

تحقيق مكاسب شخصية

العقيد ناصر احمد ابوميزر من مديرية جبل مراد من جانبه قال: مع اننا في محافظة مأرب نعاني اكثر من غيرنا من ابناء المحافظات الأخرى فيما يتعلق بانعدام الخدمات العامة الضرورية في مختلف مديريات المحافظة الا ان هذا لا يعني مطلقا ان يكون ذلك مبررا للتفكير ولو للحظة واحدة في الحاق الضرر في مصالح وخدمات ابناء شعبنا اليمني العظيم تحت اي ظرف أو مبرر لأننا جزء من هذا الشعب الذي عهد منا الإقدام والشجاعة والتضحية في سبيل الوطن، ومن هذا المنطلق فاننا نؤكد انما يجري في المحافظة من تخريب للمنظومة الكهربائية وانابيب النفط والغاز ليس من قبيل الصدفة ولا نتيجة لضعف وقلة المشاريع التنموية والخدمات الأساسية في مأرب وانما تأتي هذه الاعتداءات من قبل أناس ماتت ضمائرهم وبهدف تحقيق مكاسب شخصية وتصفية حسابات سياسية.

واضاف: لا يوجد رجل ولا امرأة في محافظة مأرب الا وهو يستنكر ويدين الاعتداءات التي تتعرض لها خطوط وابراج الكهرباء وانابيب النفط والغاز كون هذه الأعمال التخريبية والإجرامية تستهدف سمعة وأخـلاق وقيم ابناء مـأرب وتقدمهم امام إخوانهم في المحافظات الأخرى بصورة سيئة بعكس ماعرفوه عنهم، لهذا لا غرابة ان يستنكر ابناء مأرب من كافة القبائل والعشائر اعمال وجرائم التخريب والاعتداءات على خطوط وابراج الكهرباء ويعبرون عن رفضهم القاطع لمثل هذه الأعمال الإجرامية الدخيلة عليهم وعلى كافة اليمنيين.

ويختم ابو ميزر: اننا ابناء مأرب من مختلف قرانا ومناطقنا نؤكد دائما في كل المناسبات بأننا دعاة اخوة ومحبة وسلام وبناء وتطور وتنمية واننا دوما ننشد الخير والرقي لليمن وكافة ابنائه في الداخل والخارج واننا مع وحدة الصف الوطني ومع القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي.

مارب الغنيمة؟

ومن مديرية الوادي تحدث الشيخ صالح بن سالم القحمي النسيب قائلا: لسنا من يعتدي على محطة وابراج الكهرباء ولا يمكن ان نكون في صفه في أي يوم من الأيام. إن محافظة مأرب مغيبة ونود من قيادتنا السياسية ممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي، ومن حكومة الوفاق، أن يدركوا أن محافظة مارب مغيبة من قبل المسئولين في الدولة منذ أكثر من ثلاثة عقود، وأنهم كانوا يتعاملون مع هذه المحافظة على أنها غنيمة حرب فالذهب الأسود الذي سال من باطن أرض مارب بفضله عم الخير أرجاء الوطن باستثناء محافظتنا المغلوبة على امرها، وشع نور الكهرباء من محافظتنا في مختلف محافظات الجمهورية، ونحن في ظلام دامس، ويس هذا فحسب فمحافظاتنا في مقدمة المحافظات حرماناً من المشاريع الخدمية الصرورية وتساءل: هل من العدالة أن تضيء الكهرباء المنتجة من محافظة مارب محافظات كثيرة بينما محافظتنا بمختلف مديريتها تعيش في ظلام دامس، ولا تختلف حياة ابنائها عن الحياة التي عاشتها البشرية خلال عصور القرون الوسطى بسبب انعدام ابسط الخدمات والبنية التحتية المختلفة مثل الطرق ـ الكهرباء ـ الصحة ـ التعليم ـ وغيرها ؟؟

وأردف بالقول: إلا أن هذا لا يعني أن نجعل من المصالح العامة هدفا لسهامنا وأسلحتنا، كون مثل هذه الممارسات والسلوكيات تتعارض مع ديننا وأخلاقنا وقيمنا وحضارتنا... ولسنا مع من يعتدي على المصالح العامة لا من قريب ولا من بعيد، إلا أننا في ذات الوقت نشعر بأننا مستهدفون من قبل الحكومات المتعاقبة التي كانت ومازالت تصر على أن تتعامل مع أبناء مارب بتمييز وظلم فأكثر شبابنا عاطلون عن العمل وما يزيد من الحسرة والألم بأن من يحصلون على الدرجات الوظيفية في الشركات النفطية وكذلك المحطة الغازية العاملة بالمحافظة ليسو من أبناء مأرب وإنما من محافظات أخرى وما يزيد الطين بلة هو توظيف أناس من دول القرن الافريقي من أن شبابنا خريجون ومؤهلون لذلك.

ويختم بالقول: يجب على الدولة أن تقف وقفة جادة أمام ما يحصل في محافظة مأرب وأن تبحث عن الدوافع والأسباب التي تدفع البعض إلى إرتكاب الأعمال التخريبية والتي نرى أن بعض أسبابها ترجع إلى شعورهم بالظلم من الحكومة والمسؤلين بالمحافظة.

مدفوعون من قبل المشائخ

وفي منطقة الدماشقة التقينا بأحد مشائخها الذي فضل عدم ذكر اسمه وقد تحدث بالقول: أن هذه الأعمال التخريبية التي تتعرض لها أبراج الكهرباء يقوم بها أناس قلة لا يمثلون أبناء مأرب نهائياً، هؤلاء القلة هم مدفوعون من بعض المشايخ النافذين في المحافظة.

وأردف بالقول: أبناء مأرب محرومين من المشاريع في البنية التحتية كما أن التوظيف في الشركات والمؤسسات بالمحافظة يكون لمن هم من خارج المحافظة وهذا لا يراعي مشاعر أبناء المحافظة وقد سبق وأن طرحنا المشكلة على لى قيادة المحافظة والمسئولين المختصين وطالبنا بضرورة توظيف بعض الشباب العاطل بمارب لحراسة أنابيب النفط وخطوط نقل الكهرباء بدلا من تسليم المبالغ الخاصة بذلك للمشايخ النافذين في المحافظة الذين لا يقومون بحماية ذلك، وانما يستلموا تلك المبالغ لكون الانبوب وخطوط الكهرباء تمر في أراضيهم الخاصة، مع أن الأنبوب وخطوط الكهرباء تمر في أراضيهم الخاصة أكثر من المساحة التي تمر في أراضيهم، ومع ذلك لا ندري لماذا الدولة تسلمهم تلك المبالغ وهم لا يحرسون الأنبوب أو أبراج الكهرباء.

وأضاف: إنه في بعض الأحيان يأتي المخربون لتفجير الانبوب في مناطقنا دون رضانا أو معرفتنا نظراً للمسافة البعيدة بين بيوتنا وأنبوب النفط فيقوم أولئك المشايخ بأدخال حملة عسكرية ويتهموننا زوراً وبهتانا بأننا من فجر الأنبوب رغم أننا بريوؤن من ذلك براءه الذئب من دم أبن يعقوب.

ويرى أن الحلول من وجهة نظره تمكن في تشكيل لجنة من قبل الحكومة تقوم بالنزول إلى المناطق التي تحصل فيها التفجيرات ويكون نزول هذه اللجنة مع عدم حضور المشايخ النافذين بحيث يتم الاتفاق مع اللجنة على أن يوظفوا أثنان من كل منطقة لحماية الأنبوب وأبراج الكهرباء ويتحملون المسئولية في ذلك.

ويضيف: أن ما حدث في السابق هو أن المشايخ النافذين يلعبون دوراً سلبياً في قضية التخريب وكذلك الشركات الخاصة بإصلاح الانبوب وخطوط الكهرباء الخاصة بالصيانة التي تتاجر بهذه القضية، وأننا لسنا مع التخريب، وبعض من يقوم بالتفجير يدفعه لذلك الظلم والقهر والتهميش من قبل الدولة والحرمان من ابسط الخدمات العامة فقبيلتي مثلا لم يصل التيار الكهربائي آليها مع أنه لا يبعد عن المسافة بيننا وبين مقر المحطة الغازية سوى أثنين كيلو متر فقط والأبراج تمر وتعبر من أراضينا، وفي كل بيت في مناطقنا كثير من الشباب العاطلين عن العمل.

تطبيق القانون هو الحل

الناشط الحقوقي المحامي/ سعيد أحمد بن ناصر تحدث عن الأضرار الاقتصادية التي تخلفها أعمال التخريب وتفجير محطة وأبراج وخطوط الكهرباء وأنابيب النفط والغاز حيث قال: إننا ندرك جميعاً أن تفجير الكهرباء والنفط يكبد الإقتصاد الوطني خسائر كبيرة بالأضافة إلى ما يلحق المواطنين من خسائر في أعمالهم وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة التي تعتمد على الكهرباء، فخسارة ما خلفته الاعتداءات على الكهرباء والنفط والغاز تقدر بمليارات الدولارات ولو تخلينا إذا وضعت هذه المبالغ في العملية التنموية فكم ستحل من المشاكل وكم من المشروعات ستنفذ وكم أسرة سوف تستفيد؟

وقل سعيد: إن الوقت قد حان لوضع حل جذري لهذه الأعمال الإجرامية وذلك من خلال تطبيق القانون وحل المشكلات المسببة لهذه الأعمال والعمل على تأمين مقدرات الأمة من خلال قيام الدولة بواجبتها وفرض هيبتها وردع المجرمين عن إجرامهم وكف أذاهم عن الناس، كما يجب على الفئات المثقفة والحقوقية والسياسية والشخصيات الاجتماعية بالمحافظة أن تقوم بدورها في محاربة جرائم التخريب والتقطعات الدخيلة على مأرب ودعوة أبنائها الذين يمتلكون تاريخاً حضارياً وإسلامياً عريقاً إلى نبذ هذه الأعمال والأبتعاد عن العنف وتخريب مصالح البلاد التي تؤثر سلبياً على حياة المجتمع اليمني عامة، وأبناء مأرب خاصة.

● سعيد أحمد بن ناصر

● صالح بن سالم النسيب

● ناصر أبو ميزر